“Editing the Definition of al-Hadīth al-Mudtarib According to Imām Ibn al-Salāh”

تحرير تعريف الحديث المضطرب عند
الإمام ابن الصلاح

عوازاخون نور محمد*

Abstract: This research addresses the issue of refining the definition of the ‘al-hadīth al-mudtarib’ as presented by Ibn al-Salāh. The researcher argues that Ibn al-Salāh’s definition is incomplete, resulting in flaws in judgments and applications. Specifically, his definition does not include the condition of the impossibility of reconciliation, as the ability to reconcile conflicting narrations resolves the issue of disorder, thereby nullifying any cause for classifying a hadīth as mudtarib. el-Hāfiz el-Sakhāwī identified the deficiency in Ibn al-Salāh’s definition and emphasized the importance of including the condition of reconciliation. He applied this principle to the example Ibn al-Salāh provided following his definition of the ‘al-hadīth al-mudtarib’, ultimately validating the revised definition. el-Sakhāwī derived this principle from his teacher, Ibn Hajar, who had annotated Ibn al-Salāh’s *Ulūm al-Hadīth* and worked extensively on *Sahīh al-Bukhārī*. Ibn Hajar adopted the method of reconciling conflicting narrations by equally reliable narrators (in terms of memory or number), resolving ambiguities in *Sahīh al-Bukhārī* and establishing this as a consistent rule for problematic hadīths. Imām al-Nawawī: Implemented the same approach to hadīths in *Sahīh Muslim*. el-Hāfiz el-Alāi: Applied this method to the hadīth of al-Qullatayn, where he initially hesitated due to conflicting narrations but later adopted the reconciliation approach. Upon examining the practices of early hadīth scholars when narrators differed in reporting from the same source, Ibn Hajar, Al-Nawawī, and el-Alāi observed that these scholars often reconciled conflicting narrations based on external evidence (qarain) rather than strictly applying the principle of preference (tarjih). Early scholars like Ali Ībn al-Madīnī, Al-Bukhārī, Abū Hātim al-Rāzī, Ibn Hibbān, el-Dāraqutnī, and el-Bayhaqī frequently used qarain in either reconciling conflicting narrations or preferring one over the other. Qarain played a significant role in determining the reliability of narrations, leading to one of the following outcomes: Both narrations are deemed valid. One narration is accepted as authentic, while the other is considered weak. The rule of reconciling conflicting narrations when narrators are equal in memory or number is an established and consistently applied principle among hadīth scholars, as explicitly stated by el-Hāfiz Ibn Hajar.

Citation: Avazahun NURMUHAMMED, “Nazariyyatu Irṭiqāi Hadīth al-Da’if ilā al-Hasan li-gayrihi” (in Arabic), *Hadis Tetkikleri Dergisi HTD*, XXII/1, 2024, pp. 25-44

Key words: Hadīth; Sahīh, Hasan, Hasan li-gayrih, Da’if, Irṭiqā.

*الدكتور، الحديث وعلومه، جامعة مرمارة بإسطنبول، awaz201811@gmail.com

ومن المعلوم للكل بأن تعريف " الاصطلاح " للفرن تعريفاً صحيحاً من الأهمية بمكان؛ لابتناء الأحكام وترتب الثمر عليه، وإلا يكون هناك خللاً ونقصاناً في الحكم والتطبيقات، حيث نبه عليه الدكتور حمزة البكري في كتابه " ماهية علوم الحديث " ^١ ومن التعريف الذي يمكن لنا أن نمثله تعريفاً نقصاناً وعليه حدث الخلل في الحكم والتطبيقات تعريف حديث " المضطرب " عند ابن الصلاح، حيث عرفه في " علوم الحديث " تعريفاً ناقصاً ولكن لم يذكر شرط عدم إمكانية الجمع، ولذلك قال " إذا تساوت الروايتان: نسميه مضطرباً "، وهذا التعريف مخالف لواقع كتب العلل وصنيع المحدثين؛ لأن المعروف عن صنيعهم عند تساوي الرواة حفظاً أو عدداً فلا يكون هناك اضطراباً، بل يكون الحديث صحيحاً من الوجهين لكون كل واحد لهما القرينة الترجيحية، وبها تزول العلة عندئذ، وهذا البحث يكشف لنا نقصان تعريف ابن الصلاح لحديث " المضطرب " من مسلك المحدثين عند اختلاف الرواة عند المدار؛ لأن المحدثين سلكوا في ذلك مسلك الجمع بين الوجهين أو الوجوه وأما إذا لا يمكن الجمع فحينئذ ذهبوا إلى الترجيح، وإذا يمكن الجمع فلا يصارون إلى الترجيح؛ إذ الجمع عمل بكل الروايات وحفظ لنصوص الحديث النبوي من الإهمال؛ لأن الأعمال أولى من الإهمال مادام هناك قرينة دالة على ذلك.

الفصل الأول: عرض تعريف ابن الصلاح ومناقشته على ضوء كلام العلماء وواقع صنيعهم

والجمع بين الوجهين أو الوجوه من الأهمية بمكان عند المحدثين إذ به تدفع العلة ويصبح الحديث صحيحاً من الطرفين، وهذا أولى من الترجيح؛ إذ الترجيح عمل بالراجح وترك بالمرجوح، ولذلك نرى اهتمام المحدثين على تصحيح الأحاديث النبوية لو كانت هناك قرينة دالة على ذلك؛ لأن القرينة عندهم لها دور عظيم؛ لأنها تحدد موقف المحدثين من الروايات المختلفة عن المدار.

وعليه تعريف حديث المضطرب عند ابن الصلاح (ت. ٦٤٣هـ) والعراقي (ت. ٨٠٦هـ) محتاج إلى التغيير؛ إذ تعريفهما غير منضبط حيث لا يشتمل على مسلك الجمع بين الوجهين أو الوجوه؛ حيث عرف الحافظ ابن الصلاح المضطرب بقوله: " النوع التاسع عشر، معرفة المضطرب من الحديث، المضطرب من الحديث: "هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجهه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون روايتها أحفظ، أو أكثر صحة للمروري عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه " ^٢. وابن الصلاح لم يذكر مثلاً للمضطرب حتى نعرف مطابقة تعريفه لمثاله الذي يذكره ولكن الحافظ السخاوي (ت. ٨٣١هـ) ذكره مع تصحيح تعريف ابن الصلاح المذكور وسيأتي بعد قليل.

^١ البكري، حمزة، ماهية علوم الحديث، والاتجاهات النقدية المعاصرة، ص. ٢٩.

^٢ ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص. ٩٤.

وقد نقل الحافظ العراقي تعريف ابن الصلاح السابق ذكره، ووافق على ما قاله ابن الصلاح ألا وهو عند تساوي الوجهين يضطرب الحديث^٣، وكذا نقله الإمام السيوطي (ت. ٩٠٢هـ)^٤، وإبراهيم بن موسى الأبناسي (ت. ٨٠٢هـ)^٥، وفات عليهم إضافة شرط عدم إمكانية الجمع بين الوجهين كما أضافه البلقيني والسخاوي، وكأنهما على مذهب ابن الصلاح فيه، لكن لو نظرنا إلى صنيع المحدثين نرى إعطائهم الأولوية بالجمع بين الوجهين قبل الترجيح في الحديث المضطرب تنبه على ذلك الإمام البلقيني (ت. ٨٠٥هـ) حيث قال: "ومتى كان أحد الوجوه ضعيفاً، والآخر قويًا عُمل بالقوي، وإلا أمكن الجمع بينهما مثل إن قال الراوي: "عن رجل"، وفي طريق آخر سماه، فلا تعارض"^٦، والإمام السخاوي حيث عرف المضطرب بتعريف كامل لا نقصان فيه حيث اشتمل تعريفه على عدم إمكانية الجمع بين الوجهين^٧، وبه دفع الاعتراضات الموجهة إليه فيما بعد، ونحن نرى مصدر السخاوي في ذلك هو شيخه الحافظ ابن حجر (ت. ٨٥٢هـ)؛ لأنه على بصيرة في ذلك لا اشتغاله في صحيح البخاري وإجابته على انتقادات الحافظ الدار قطني علي صحيح البخاري بذلك المنهج، وكتابته النكت على علوم الحديث لابن الصلاح.

ومثال السخاوي الذي أتى به للمضطرب الذي لا يمكن الجمع قوله: "فمنها في السند خاصة حديث أبي بكر" شيبني هود وأخوانها"، فقد قال الدار قطني: إنه مضطرب، فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق السبيعي مع الاختلاف عليه فيه على أزيد من عشرة أوجه، ما بين إرسال واتصال، وزيادة، ونقص، وإبدال، وكونه عن أبي بكر، أو سعد، أو ابن مسعود، أو عائشة، مع ثقة رواه وتساويهم، وتعذر الجمع^٨.

وهنا حكم السخاوي على هذا الحديث بالاضطراب لتعذر الجمع.

وقد تنبه على ذلك الشرط المحدثون المتأخرون كالنووي، والعلاني (ت. ٧٦١هـ)، وابن حجر، وكذلك تنبه على ذلك المحدثون المعاصرون ك نور الدين عتر، وماهر ياسين الفحل، ومحمود الطحان حيث عرفه الدكتور نور الدين عتر بقوله: "هو الحديث الذي يروي من قبل راو واحد أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية، لا مرجح بينها، ولا يمكن الجمع".

فالمضطرب لا بد فيه مع اختلاف رواياته من شرطين:

الأول: أن تكون متساوية في القوة بحيث لا يترجح منها شيء، فإن ترجح شيء فالحكم للراجح، ويكون محفوظاً أو معروفاً، ومقابله الشاذ أو المنكر.

الثاني: ألا يمكن التوفيق بينها، فإن أمكن إزالة الاختلاف بوجه صحيح زال الاضطراب، وإذا اختلف

^٣ العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص. ١٢٤.

^٤ السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ١/٢٦٢.

^٥ الأبناسي، إبراهيم بن موسى، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، ص. ٢١٢.

^٦ البلقيني، محاسن الاصطلاح، ص. ٢٧٣.

^٧ أضاف السخاوي إلى تعريف العراقي في المضطرب كلمة "وكذا لا اضطراب إن أمكن الجمع". السخاوي، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، ٧٠/٢. السخاوي، شرح التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ص. ١٥٩.

^٨ السخاوي، شرح التقريب والتيسير، ص. ١٥٩.

شرط واحد من هذين الشرطين زال الاضطراب عن الحديث^٩. وعرفه الدكتور محمود الطحان بقوله: "هو الحديث الذي يروى على أشكال متعارضة متدافعة، بحيث لا يمكن التوفيق بينها أبداً، وتكون جميع تلك الروايات متساوية في القوة من جميع الوجوه، بحيث لا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح"^{١٠}. وقال الدكتور ماهر ياسين الفحل: "شرط الاضطراب الاتحاد في المصدر، وعدم إمكانية التوفيق بين الوجوه المختلفة والترجيح على منهج النقاد"^{١١}.

ولذلك وضع الحافظ ابن حجر شرطاً للاضطراب، يعني إذا فقد ذلك الشرط يحصل الاضطراب، ألا وهو عدم إمكان الجمع بين الوجهين أو الوجوه حيث صرح ذلك عند تعقبه على قول العراقي، وابن عبد البر(٤٦٣هـ)، حيث نقل العراقي ادعاء ابن عبد البر الاضطراب في حديث أنس في نفي الجهر بالبسملة، وأقر على هذا الادعاء، وقال الحافظ ابن حجر: "وليس بجيد؛ لأن الاضطراب شرطه تساوي وجوهه ولم يتهدأ الجمع بين مختلفها كما سيأتي، وأما مع إمكان الجمع بين ما اختلفت من الروايات ولو تساوت وجوهها فلا يستلزم اضطراباً، وهذا في هذا الحديث موجود؛ لأن الجمع بين الروايات الثابتة منه ممكن"^{١٢}.

الفصل الثاني: مسالك المحدثين في اختلاف الرواة عن المدار

وبناء على تعريف حديث المضطرب المحرر السابق ذكره أصبح مسلك المحدثين في اختلاف الرواة عن المدار هو الجمع بين الوجهين أو الوجوه بدل الترجيح، ونستطيع أن نرى أثر ذلك عند الإمام أبي حاتم الرازي، والبخاري، ومسلم، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي، ولا سيما عند النووي، والحافظ ابن حجر، والعلائي.

قال النووي عند تعليقه على حديث الذي رواه الإمام مسلم مرة من طريق أبي معبد، عن ابن عباس، عن معاذ، قال: "بعثني رسول الله ﷺ قال: إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب..."، ومرة من طريق أبي معبد، عن ابن عباس عن النبي ﷺ...^{١٣} (عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث معاذًا) هذا اللفظ يقتضي أن الحديث من مسند ابن عباس وكذلك الرواية التي بعده وأما الأولى فمن مسند معاذ، ووجه الجمع بينهما أن يكون ابن عباس سمع الحديث من معاذ، فرواه تارة عنه متصلًا وتارة أرسله فلم يذكر معاذًا، وكلاهما صحيح كما قدمناه، أن مرسل الصحابي إذا لم يعرف المحذوف يكون حجة فكيف وقد عرفناه في هذا الحديث أنه معاذ ويحتمل أن ابن عباس سمعه من معاذ، وحضر القضية فتارة رواها بلا واسطة لحضوره إياها وتارة رواها عن معاذ إما لنسيانه الحضور واما لمعنى آخر والله أعلم^{١٤}.

^٩ عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص. ٤٣٥.

^{١٠} الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص. ١٤١.

^{١١} الفحل، ماهر ياسين، أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، ص. ١٣.

^{١٢} ابن حجر، التكت على ابن الصلاح، ٧٥٢/٢.

^{١٣} أخرجه مسلم في "صحيحه"، ك- الإيمان، ب- الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، ١٩/٥٠١ ح.

^{١٤} النووي شرح مسلم، ١٩٨/١.

وكان الحافظ ابن حجر يضع على نُصْب عينه الاهتمام بالجمع بين الوجهين دائماً، حيث نرى ذلك عند ذكره في القسم الثاني التفاصيل التي أرادها ابن حجر بيان صنيع الإمام البخاري في الرواة التي انتقدتها الحافظ الدار قطني، قال: "القسم الثاني: منها ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد، فالجواب عنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعاً فأخرجهما المصنف، ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد كما في الحديث الثامن والأربعين وغيره، وإن امتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين في الحفظ والعدد فيخرج المصنف الطريقة الراجحة، ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها كما في الحديث السابع عشر، فالتعليل بجمع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف، فينبغي الإعراض أيضاً عما هذا سبيله^{١٥}.

وصور الحافظ ابن حجر صورة دفع العلة بمثال الجمع بين الوجهين ثم نقل رأي علي بن المديني تقوية لرأيه حيث قال: "الحديث المروي من حديث تابعي مشهور، عن صحابي سمع منه، فيعلل بكونه روي عنه بواسطة كالذي يروي عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، ويروي عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، وأن مثل هذا لا مانع أن يكون التابعي سمعه بواسطة ثم سمعه بدون ذلك الوساطة، ويلتحق بذلك ما يرويه التابعي عن الصحابي، فيروي من روايته عن صحابي آخر، فإن هذا يكون سمعه منهما فيحدث به تارة عن هذا، وتارة عن هذا كما قال علي بن المديني في حديث رواه عاصم، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، ورواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان - رضي الله تعالى عنه - قال: ما أرى الحديثين إلا صحيحين لإمكان أن يكون أبو قلابة سمعه من كل منهما. قلت- الحافظ ابن حجر-: هذا إنما يطرد حيث يحصل الاستواء في الضبط والإتقان^{١٦}.

ولفت الحافظ ابن حجر نظر الباحثين في اختلاف الرواة على رعاية تساوي الرواة المختلفين، حيث قال: "أما العلل التي يعلل بها كثيرٌ من المحدثين ولا تكون قادحة فكثيرة؛ منها: أن يروي العدل الضابط عن تابعي مثلاً عن صحابي حديثاً، فيرويه عدل ضابط غيره مساو له في عدالته وضبطه وغير ذلك من الصفات العلية عن ذلك التابعي بعينه عن صحابي آخر، فإن مثل هذا يسمى علة عندهم لوجود الاختلاف على ذلك التابعي في شيخه ولكنها غير قادحة لجواز أن يكون التابعي سمعه من صحابيي معاً من هذا جملة كثيرة (في الصحيحين)^{١٧}.

ونقل الحافظ ابن حجر تعقب ابن سيد الناس اتخاذ ابن القطان برأي الأصوليين في هذه المسألة المذكورة، ثم لفت النظر إلى القرائن التي يهتم بها المحدثون كثيراً في الحكم على الروايات المختلفة عن المدار، حيث قال: "وقد تبع الخطيب أبو الحسن ابن القطان على اختيار الحكم للرفع أو الوصل مطلقاً،

^{١٥} ابن حجر، هدي الساري، ٣٤٧/١.

^{١٦} ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ٣٨٣/١.

^{١٧} ابن حجر، النكت، ٢٣٦/١.

وتعقبه أبو الفتح ابن سيد الناس قائلاً: بأن هذا ليس بعيداً من النظر إذا استويا في رتبة الثقة والعدالة أو تقاربا؛ لأن الرفع زيادة على الوقف وقد جاء عن ثقة فسيhle القول، فإن كان ابن القطان قال: هذا على سبيل النظر فهو صحيح، وإن كان قال نقلاً عن تقدمه، فليس لهم في ذلك عمل مطرد.

قلت - الحافظ ابن حجر-: قد صرح ابن القطان بأنه قال ذلك على سبيل الاختيار فإنه حكى هذا المذهب وقرره، ثم قال: "هذا هو الحق في هذا الأصل، وهو اختيار أكثر الأصوليين وكذا اختاره من المحدثين طائفة منهم: أبو بكر البزار لكن أكثرهم يعني المحدثين على الرأي الأول؛ يعني تقديم الإرسال على الوصل"، وما اختاره ابن سيد الناس سبقه إلى ذلك شيخه ابن دقيق العيد فقال في مقدمة شرح الإلام: "من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسنند، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً وبمراجعة أحكامهم الجزئية صواب ما نقول"، وبهذا جزم الحافظ العلائي فقال: "كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث حديث^{١٨}.

ونرى تطبيق الحافظ ابن حجر ذلك المنهج المذكور على الحديث الثامن والأربعين حيث قال: قال الدار قطني: أخرج البخاري (٣٣١٧) من حديث إسرائيل عن الأعمش ومنصور جميعاً، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: "كنا مع النبي ﷺ في غار فنزلت ﴿والمرسلات﴾ الحديث، ولم يتابع إسرائيل عن الأعمش على علقمة، أما عن منصور فتابعه شيبان عنه، وكذا رواه مغيرة عن إبراهيم، وقد حكى البخاري الخلاف فيه، وهو تعليل لا يضر، والله أعلم^{١٩}

وكذلك نرى تطبيق الحافظ ابن حجر ذلك المنهج في حديث ابن عباس التالي:

ومداره على سفيان، واختلف عنه إبدال راو براو آخر.

الوجه الأول المتصل: (سفيان، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس).

أخرجه البخاري، قال: حدثنا مسدد، حدثنا سفيان، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس - رضي الله عنهما- قال: "أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن الحائض"^{٢٠}.

وأخرجه الإمام مسلم، قال: حدثنا سعيد بن منصور، وأبو بكر بن أبي شيبة، واللفظ لسعيد، قال: حدثنا سفيان، عن ابن طاوس، به^{٢١}.

الوجه الثاني المتقطع: (سفيان، عن سليمان الأحول، عن طاوس، عن ابن عباس).

أخرجه الإمام مسلم، قال: حدثنا سعيد بن منصور، وزهير بن حرب، قال: حدثنا سفيان، عن سليمان

^{١٨} ابن حجر، النكت، ٦٠٤/٢.

^{١٩} ابن حجر، هدي الساري، ٣٦٤/١.

^{٢٠} أخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- الحج، باب- طواف الوداع، ١٧٩/٢ ح/١٧٥٥.

^{٢١} أخرجه مسلم في "صحيحه"، ك- الحج، ب- وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض، ٢/٩٦٦ ح/٣٨٠.

الأحول، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: "كان الناس ينصرفون في كل وجه، فقال رسول الله ﷺ: "لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت"^{٢٢}.

وقد بين الحافظ ابن حجر عقب عرض رواية البخاري ومسلم كيفية الجمع بين الوجهين بقوله: وقد رواه سفيان أيضًا، عن سليمان الأحول، عن طاوس فصرح فيه بالرفع، ولفظه عن ابن عباس، قال: "كان الناس ينصرفون في كل وجه، فقال رسول الله: "لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت" أخرجه مسلم هو والذي قبله عن سعيد بن منصور، عن سفيان بالإسنادين فرقهما، فكأن طاوسًا حدث به على الوجهين، ولهذا وقع في رواية كل من الراويين ما لم يقع في رواية الآخر^{٢٣}.

وكذلك نرى تطبيق الحافظ ابن حجر ذلك المنهج المذكور على حديث أبي هريرة التالي: ومداره على منصور، واختلف عنه في متن الحديث.

الوجه الأول: (منصور، عن أبي حزم، عن أبي هريرة بلفظ رجع كما ولدته أمه).

أخرجه البخاري، قال: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا شعبة، عن منصور، سمعتُ أبا حزم، عن أبي هريرة- رضي الله عنه-، قال: قال رسول الله ﷺ: "من حج هذا البيت، فلم يرفث، ولم يفسق، رجع كما ولدته أمه"^{٢٤}.

وقد تابع جريئ شعبة على هذه الرواية المذكورة.

أخرجها الإمام مسلم قال: حدثنا يحيى بن يحيى، وزهير بن حرب، قال يحيى: أخبرنا، وقال زهير: حدثنا جريئ، عن منصور، به^{٢٥}.

الوجه الثاني: (منصور، عن أبي حزم، عن أبي هريرة، بلفظ رجع كيوم ولدته أمه).

أخرجه البخاري، قال: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة- رضي الله عنه-، قال: قال النبي ﷺ: "من حج هذا البيت، فلم يرفث، ولم يفسق، رجع كيوم ولدته أمه"^{٢٦}.

تابع شعبة بن الحججاج ومنصور سفيان.

وقد أخرج الإمام مسلم بالوجهين جميعًا من طريق شعبة وسفيان، قال: وحدثنا سعيد بن منصور، عن أبي عوانة، وأبي الأحوص، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، عن مسعر، وسفيان، ح وحدثنا ابن المنثني، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، كل هؤلاء عن منصور، بهذا الإسناد، وفي حديثهم جميعًا: "من حج فلم يرفث، ولم يفسق"^{٢٧}.

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى": أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي الحافظ

^{٢٢} أخرجه مسلم في "صحيحه"، ك- الحج، ب- وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض، ٣٧٩/٩٦٣/٢.

^{٢٣} ابن حجر، فتح الباري، ٥٨٥/٣.

^{٢٤} أخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- الحج، ب- قول الله تعالى: "فلا رفث"، ١١/٣ ح/١٨١٩.

^{٢٥} أخرجه مسلم في "صحيحه"، ك- الحج، ب- في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، ٤٣٨ ح/٩٨٣/٢.

^{٢٦} أخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- الحج، ب- قول الله عز وجل: "ولا فسوق ولا جدال في الحج"، ١١/٣ ح/١٨٢٠.

^{٢٧} أخرجه مسلم في "صحيحه"، ك- الحج، ب- في فضل الحج والعمرة، ويوم عرفة، ١٣٥٠/٩٨٤/٢.

بيغداد، حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد النيسابوري، حدثنا محمد بن أيوب، أخبرنا سليمان بن حرب، عن شعبة، عن منصور، به^{٢٨}.

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"، قال: أخبرنا أبو طاهر الفقيه، أخبرنا أبو حامد بن بلال البزاز، حدثنا أبو الأزهر، حدثنا عمرو بن محمد العُقَظِي، عن مسعر وسفيان عن منصور، ح وحدثناه أبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني، أخبرنا أبو سعيد بن الأعرابي، حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا أبو نعيم، حدثنا مسعر، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "من حج فلم يرفث، ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه". وفي رواية الفقيه قال: قال رسول الله ﷺ: "وقال: "ثم رجع رجع كما ولدته أمه"^{٢٩}. وقد أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" بروايتين من طريق مسعر وسفيان، قال: أخبرنا أبو طاهر الفقيه، أخبرنا أبو حامد بن بلال البزاز، حدثنا أبو الأزهر، حدثنا عمرو بن محمد العُقَظِي، عن مسعر وسفيان عن منصور، ح وحدثناه أبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني، أخبرنا أبو سعيد بن الأعرابي، حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا أبو نعيم، حدثنا مسعر، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "من حج فلم يرفث، ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه". وفي رواية الفقيه قال: قال رسول الله ﷺ: "وقال: "ثم رجع رجع كما ولدته أمه"^{٣٠}.

وقد أخرج البيهقي من طريق هلال بن يساف بالوجهين جميعاً.

قال البيهقي في "السنن الكبرى": وحدثنا أبو الحسن محمد بن الحسين العلوي، أخبرنا أحمد بن محمد بن عبد الوهاب النيسابوري، حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، حدثنا يحيى بن أبي بُكَيْر، حدثنا إبراهيم بن طَهْمَان، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "من أتى هذا البيت - يعني الكعبة - فلم يرفث، ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه"^{٣١}.

وقد بين الحافظ ابن حجر كيفية الجمع بين الوجهين في ذلك الحديث المذكور بقوله: قوله في رواية شعبة "كما ولدته أمه"، وفي رواية سفيان "كيوم ولدته أمه"، وأبو حازم المذكور في الموضعين هو سلمان مولى عزة الأشجعية، وصرح منصور بسماعه له في رواية أبي حازم من شعبة فانتفى بذلك تعليل من أعله بالاختلاف على منصور؛ لأن البيهقي أورده من طريق إبراهيم بن طهمان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي حازم زاد فيه رجلاً، فإن كان إبراهيم حفظه، فلعله حملة منصور عن هلال ثم لقي أبا حازم فسمعه منه، فحدث به على الوجهين، وصرح أبو حازم بسماعه له من أبي هريرة كما تقدم في أوائل الحج من طريق شعبة أيضاً عن يسار عن أبي حازم وقوله كما ولدته أمه^{٣٢}.

وكذلك طبق الحافظ ابن حجر ذلك المنهج المذكور على حديث ابن عباس في قصة القبرين.

^{٢٨} أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"، ك - الحج، ب - فضل الحج والعمرة، ١٠٦٨٧/٢٦١/٥.

^{٢٩} أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"، ك - الحج، ب - فضل الحج والعمرة، ١٠٦٨٦/٢٦١/٥.

^{٣٠} أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"، ك - الحج، ب - فضل الحج والعمرة، ١٠٦٨٦/٢٦١/٥.

^{٣١} أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"، ك - الحج، ب - فضل الحج والعمرة، ١٠٦٨٨/٢٦١/٥.

^{٣٢} ابن حجر، فتح الباري، ٢٠/٤.

وهذا الحديث مداره على مجاهد، واختلف عنه من وجهين وصلًا وانقطاعًا: وقد أشار الإمام النسائي إلى مخالفة منصور على الأعمش حيث قال عقب رواية الأعمش: خالفه منصور، رواه عن مجاهد، عن ابن عباس، ولم يذكر طاوسًا^{٣٣}

الوجه الأول: (الأعمش، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس)

أخرج الإمام البخاري في "صحيحه"، ك- الوضوء، ب- ما جاء في غسل البول، ١/٥٣/ح/٢١٨، قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا محمد بن خازم، قال: حدثنا الأعمش، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: "مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: "إِنَّهُمَا لِيَعْدَبَانِ، وَمَا يَعْدَبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ...".

تابع محمد بن خازم كل من وكيع، وأبي معاوية، وجريز، وعبد الواحد على هذا الوجه المذكور. وأما متابعة وكيع لمحمد بن حازم.

فأخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- الأدب، ب- الغيبة، ١٧/٨/ح/٦٠٥٢، قال: حدثنا يحيى، حدثنا وكيع، عن الأعمش، قال: سمعتُ مجاهدًا، به.

وأخرجه مسلم في "صحيحه"، ك- الطهارة، ب- الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، ٢٤٠/١/ح/٢٩٢، قال: وحدثنا أبو سعيد الأشج، وأبو كريب محمد بن العلاء، وإسحاق بن إبراهيم - قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخرون - حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش، به، قال: سمعتُ مجاهدًا، به. وأما متابعة أبي معاوية لمحمد بن خازم.

فأخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- الجنائز، ب- الجريد على القبر، ١٣٦١/ح/٩٥/٢، قال: حدثنا يحيى، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، به.

وأما متابعة جريز لمحمد بن خازم.

فأخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- الجنائز، ب- عذاب القبر من الغيبة والبول، ١٣٧٨/ح/٩٩/٢، قال: حدثنا قتيبة، حدثنا جريز، عن الأعمش، به.

وأما متابعة عبد الواحد لمحمد بن خازم.

فأخرجه مسلم في "صحيحه"، ك- الطهارة، ب- الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، ٢٤٠/١/ح/٢٩٢، قال: حدثني أحمد بن يوسف الأزدي، حدثنا معلى بن أسد، حدثنا عبد الواحد، عن سليمان الأعمش، بهذا الإسناد.

الوجه الثاني: (منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس)

أخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- الوضوء، ب- من الكبائر ألا يستتر من بوله، ١/٥٣/ح/٢١٦، قال: حدثنا عثمان، قال: حدثنا جريز، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس، به.

تابع عبيدة بن حميدة أبو عبد الرحمن جريزًا.

^{٣٣} النسائي، السنن الصغرى، ك- الطهارة، ب- التنزه من البول، ١/٢٨/ح/٣١.

أخرجه البخاري في " صحيحه"، ك- الأدب، ب- النميمة من الكبائر، ٨/١٧/ح، قال: حدثنا ابن سلام، أخبرنا عبدة بن حميدة أبو عبد الرحمن، عن منصور، به.

وقد روى الترمذي حديث الأعمش وأشار إلى حديث منصور، ورجح حديث الأعمش على حديث منصور بقوله: هذا حديث حسن صحيح، وروى منصور هذا الحديث عن مجاهد، عن ابن عباس، ولم يذكر فيه طاوس، ورواية الأعمش أصح^{٣٤}.

وقد اعتمد الترمذي على قول البخاري في ترجيح حديث الأعمش على حديث منصور، حيث قال الترمذي في كتاب العلل: قال البخاري: الأعمش يقول في هذا الحديث: عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس. ومنصور يقول: عن مجاهد، عن ابن عباس ولا يذكر طاوسًا، قلت: أيهما أصح؟ قال: حديث الأعمش^{٣٥}.

وقد أجاب الإمام بدر الدين العيني على ما اعتمده الترمذي في ترجيح رواية الأعمش من قول البخاري بقوله: إن هذا الحديث رواه الأعمش عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس، فأدخل بينه وبين ابن عباس طاوسًا لما يأتي عن قريب أن البخاري أخرجه هكذا، وإخراج البخاري بهذين الوجهين يقتضي أن كليهما صحيح عنده، فيحمل على أن مجاهدًا سمعه من طاوس، عن ابن عباس، وسمعه أيضًا من ابن عباس بلا واسطة، أو العكس، ويؤيد ذلك أن في سياق مجاهد، عن طاوس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس، وصرح ابن حبان بصحة الطريقتين معًا، وقال الترمذي: رواية الأعمش أصح. وقال الترمذي في " العلل": سألت محمدًا أيهما أصح؟ فقال: رواية الأعمش أصح، فإن قيل: إذا كانت حديث الأعمش أصح فلم لم يخرجته وأخرج الذي غير صحيح؟ قيل له: كلاهما صحيح، فحديث الأعمش أصح، فالأصح يستلزم الصحيح على ما لا يخفى، ويؤيده أن شعبة بن الحجاج رواه عن الأعمش كما رواه منصور ولم يذكر طاوسًا^{٣٦}.

وأشار القسطلاني إلى الخلاف بين رواية الأعمش ومنصور، حيث قال: وقع بينه وبين السابق اختلاف؛ لأنه هناك عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس، وهنا عن الأعمش، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس. وانتقد الدار قطني على المؤلف إسقاط طاوس من السند الأول. وأجيب: بأن مجاهدًا غير مدلس، وسماعه عن ابن عباس صحيح في جملة الأحاديث، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش، مع أن الأعمش أيضًا من الحفاظ، فالحديث كيفما دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلًا، فالحاصل أن إخراج المؤلف له من هذين الطريقتين صحيح لأنه يحتمل أن مجاهدًا سمعه تارة عن ابن عباس وتارة عن طاوس^{٣٧}. وقد نقل الحفاظ ابن حجر انتقاد الدار قطني أو لا بقوله: " قال الدارقطني: وأخرجا جميعًا- يعني البخاري ومسلما- حديث الأعمش، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس - يعني في قصة القبرين - " وأن أحدهما

^{٣٤} الترمذي، السنن، ك- الطهارة، ب- ما جاء في التشديد في البول، ١/١٢٤/ح، ٧٠.

^{٣٥} الإشبيلي، عبد الحق، الأحكام الشرعية الكبرى، ١/٣٨٤.

^{٣٦} العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ٣/١٧٠.

^{٣٧} القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ١/٢٨٩.

كان لا يستبرئ من بوله"، قال: وقد خالفه منصور فقال: عن مجاهد، عن ابن عباس، وأخرج البخاري حديث منصور على إسقاطه طاموساً انتهى. - ثم قال ابن حجر تعليقاً عليه- قلتُ: وهذا في التحقيق ليس بعله؛ لأن مجاهدًا لم يوصف بالتدليس، وسماعه من ابن عباس صحيح في جملة من الأحاديث، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش مع أن الأعمش أيضًا من الحفاظ، فالحديث كيفما دار دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلًا، فمثل هذا لا يقدح في صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلسًا وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا ولم يستوعب الدارقطني انتقاده^{٣٨}.

وبين الحفاظ ابن حجر كيفية رواية مجاهد عن ابن عباس هذه الرواية المذكورة، وبها جمع بين الوجهين حيث قال: ومجاهد هو ابن جبر صاحب ابن عباس، وقد سمع الكثير منه واشتهر بالأخذ عنه، لكن روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد، فأدخل بينه وبين ابن عباس طاموسًا كما أخرجه المؤلف بعد قليل، وإخراجه له على الوجهين يقتضى صحتهما عنده فيحمل على أن مجاهدًا سمعه من طاموس، عن ابن عباس، ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس ويؤيده أن في سياقه عن طاموس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس، وصرح ابن حبان بصحة الطريقتين معًا، وقال الترمذي: رواية الأعمش أصح^{٣٩}.

وطبق ابن حجر ذلك المنهج على حديث أبي هريرة في مدح عبد الله بن رواحة رسول الله ﷺ، واختلف على الزهري في إبدال راو براو آخر.

الوجه الأول: (الزهري، عن الهيثم بن أبي سنان، عن أبي هريرة).

أخرجه البخاري قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، أخبرني الهيثم بن أبي سنان، أنه سمع أبا هريرة- رضي الله عنه-، وهو يقص في قصصه، وهو يذكر رسول الله ﷺ: "إن أخوا لكم لا يقول الرفث" يعني بذلك عبد الله بن رواحة، وفينا رسول الله يتلو كتابه...^{٤٠}.

تابع عقيل بن خالد يونس بن يزيد عن ابن شهاب فيما أخرجه الطبراني في الكبير^{٤١}

الوجه الثاني: (الزهري، عن سعيد والأعرج، عن أبي هريرة).

أخرجه البخاري معلقًا، قال: وقال الزبيدي، أخبرني الزهري، عن سعيد، والأعرج، عن أبي هريرة- رضي الله عنه-^{٤٢}.

وبين الإمام القسطلاني شهاب الدين ذلك الاختلاف بقوله: وأشار به إلى أنه اختلف على الزهري في هذا الإسناد، فانفق يونس وعقيل على أن شيخه فيه: الهيثم، وخالفهما الزبيدي، فأبدله: بسعيد بن المسيب، والأعرج^{٤٣}.

وعلق الحفاظ ابن حجر على ذلك الاختلاف بقوله: ولا يبعد أن يكون الطريقتان صحيحين؛ فإنهم

٣٨ ابن حجر، فتح الباري، ١/٣٥٠.

٣٩ ابن حجر، النكت، ١/٣١٧.

٤٠ أخرجه البخاري في "صحيحه"، ك- التهجد، ب- فضل من تعار من الليل فصل، (٢/٥٤٤ح/١١٥٥).

٤١ القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ٢/٣٣٠.

٤٢ أخرجه البخاري في "صحيحه" معلقًا، ك- التهجد، ب- فضل من تعار من الليل فصل، (٢/٥٤٤ح/١١٥٥).

٤٣ القسطلاني، إرشاد الساري، ٢/٣٣٠.

حفاظ ثقات، والزهرري صاحب حديث مكثر^{٤٤}.

وذلك الصنيع المذكور من الحافظ ابن حجر يدل على اتخاذ البخاري بمنهج الجمع بين الوجهين أو الوجه وكذلك يدل على ذلك جواب البخاري على تعجب الإمام الترمذي عن تصحيحه حديث "أفطر الحاجم والمحجوم"، وقد حكى ذلك الإمام العلالي بقوله: حديث "أفطر الحاجم والمحجوم" رواه جماعة، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس. ورواه آخرون، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الربيعي، عن ثوبان- رضي الله تعالى عنه-. ورواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة بالطريقين جميعاً. قال الترمذي: سألت محمداً عنه، فصحه. فقلت: وكيف ما فيه من الاضطراب؟ قال: كلاهما عندي صحيح^{٤٥}. وكذلك يدل على ذلك قول الإمام الترمذي التالي، حيث قال: وسألت محمداً عن هذا الحديث، وقلت له: حديث الزهرري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ: "من باع عبداً".

وقال: نافع، عن ابن عمر، عن عمر، أيهما أصح؟ قال: إن نافعاً يخالف سالمًا في أحاديث، وهذا من تلك الأحاديث، روى سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وقال نافع: عن ابن عمر، عن عمر، كأنه رأى الحديتين صحيحين أنه يحتمل عنهما جميعاً^{٤٦}.

ونستطيع أن نقول بعد النظر إلى تلك التطبيقات: إن ذلك المنهج المذكور الذي ذكره الحافظ ابن حجر فيما سبق منهجه عند تساوي الرواة حفظاً أو عدداً.

وهذا هو الإمام النووي (ت. ٦٧٦هـ) اتخذ ذلك المنهج المذكور عند شرحه حديث أبي هريرة المسمي بصلاته في صحيح الإمام مسلم، ومداره على عبيد الله، واختلف عنه وصلاً وإرسالاً:

الوجه الأول الموصول (عبيد الله، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة).

أخرجه الإمام مسلم، قال: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، "أن رسول الله ﷺ دخل المسجد، فدخل رجل فصلي، ثم جاء فسلم على رسول الله ﷺ، فرد رسول الله ﷺ، قال: ارجع فصل فإنك لم تصل..."^{٤٧}.

والوجه الثاني المرسل (عبيد الله، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة).

أخرجه الإمام مسلم في "صحيحه"، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو أسامة، وعبد الله بن نمير، ح وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، قال: حدثنا عبيد الله، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، به^{٤٨}.

وقد أوضح النووي كيفية صحة الوجهين بقوله التالي: واعلم أنه وقع في إسناد هذا الحديث في مسلم عن يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة. قال الدارقطني في "استدراكاته: خالف يحيى بن سعيد في هذا جميع أصحاب عبيد الله فكلهم رووه عن عبيد الله عن سعيد

^{٤٤} القسطلاني، إرشاد الساري، ٢/٣٣٠.

^{٤٥} ابن حجر، النكت، ٢/٧٨٤.

^{٤٦} الترمذي، علل الترمذي الكبير، ص. ١٨٥.

^{٤٧} أخرجه مسلم في "صحيحه"، ك- الصلاة، ب- وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة. ١٠٠٠/٢٩٧/ح-٣٩٧.

^{٤٨} أخرجه مسلم في "صحيحه"، ك- الصلاة، ب- وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة. ١٠٠٠/٢٩٧/ح-٣٩٧.

عن أبي هريرة لم يذكروا أباه. قال الدارقطني: ويحيى - وهو يحيى بن سعيد - حافظ فيعتمد ما رواه - قال النووي: - فحصل أن الحديث صحيح لا علة فيه ولو كان الصحيح ما رواه الأثرون - قال الدارقطني رواه الأثرون بالإرسال - لم يضر في صحة المتن، وقد سبق بيان مثل هذا مرات في أول الكتاب ومقصودي بذكر هذا أن لا يغتر بذكر الدارقطني أو غيره له في الاستدراكات، والله - عز و جل - أعلم^{٤٩}.

يعني: أن النووي صحح بالوجهين عند مسلم، وعبيد الله هنا مدار الحديث كما تقدم، ودار عليه الحديث وصلاً وإرسالاً لكون كل وجه قرينة الترجيح، وطالما لكل وجه قرينة الترجيح فيعطي لكل وجه مرجحه فيتساوون، فهذا الوجه له قرينة الأكثرية، وهذا الوجه له قرينة الأحفضية، وطالما لكل وجه قرينة ترجيح فلا علة، وإذا وجدت قرينة ترجيحية لكل وجه فيصح الوجهان.

وهذا هو الإمام أبو حاتم الرازي (ت. ٢٧٧هـ) كان يمشي على الجمع بين الوجهين بدل الترجيح إذا كانت هناك قرينة الترجيح للجمع حيث حكى ذلك ابن أبي حاتم عن أبيه، قال: وسألت أبي عن حديث رواه أشعث بن عبد الملك، عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشة "أن النبي ﷺ نهى عن التبتل". ورواه معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، "أن النبي ﷺ نهى عن التبتل"، قلت: أيهما أصح؟

قال أبي: قتادة أحفظ من أشعث، وأحسب الحديثين صحيحين؛ لأن لسعد بن هشام قصة في سؤاله عائشة عن ترك النكاح يعني التبتل"^{٥٠}.

وكذلك قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه الليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس أن النبي ﷺ "أكل لحم شاة، ثم صلى ولم يتوضأ". ورواه معن، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن أبي رافع، عن النبي ﷺ. فقال أبي: جميعاً صحيحين، حدثنا إبراهيم بن المنذر، عن معن بن عيسى، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن أبي رافع، وابن عباس، عن النبي ﷺ جمعهما^{٥١}.

وهذا هو الإمام أبو الحسن الدارقطني (ت. ٣٨٥هـ) كان يمشي على الجمع بين الوجهين، حيث سئل عن حديث سعيد بن المسيب، عن عمر، عن النبي ﷺ، قال: "لا نذر ولا يمين في معصية الله". قال: "هو حديث يرويه عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، واختلف عن عمرو، فرواه مطرف بن طريف، وحبيب المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، عن عمر. وعند عمرو بن شعيب، فيه إسناد آخر، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، يرويه المثني بن الصباح، وغيره، ويشبهه أن يكونا صحيحين. والله أعلم^{٥٢}.

^{٤٩} النووي، شرح مسلم، ١٠٩/٤.

^{٥٠} ابن أبي حاتم، رسالة الدكتوراة تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم من أول المسألة (١٠١٩)، إلى نهاية المسألة رقم (١٢٣٩)، ص. ٩٢.

^{٥١} ابن أبي حاتم، علل الحديث، ٤٣١/١، ح. ٢٥.

^{٥٢} الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ١٥٥/٢.

وكذلك سئل الدار قطني عن حديث أبي الأحوص، عن عبد الله، قال: "أخلاقنا من هذه الأمة ثلاثة: أبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة بن الجراح".

قال الدار قطني: يرويه أبو إسحاق، واختلف عنه، فرواه شريك، وزهير، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص.

واختلف عن ابن عيينة، فرواه ابن أبي عمر عنه، كقول زهير، وشريك.

ورواه نعيم بن يعقوب، عن ابن عيينة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، وكذلك قال الثوري، والمسعودي، وليث بن أبي سليم، وعمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، ويشبه أن يكونا صحيحين^{٥٣}.

وكذلك سئل الدار قطني عن حديث أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، قال: "قلنا: يا رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هل نرى ربنا؟ قال: هل تضارون في رؤية الشمس... الحديث.

فقال الدار قطني: يرويه الأعمش، واختلف عنه: (هذا مثال إبدال صحابي بصحابي آخر).

فرواه عبد الله بن إدريس، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري.

وخالفه يحيى بن عيسى الرملي، وعمرو بن عبد الغفار، ومحمد بن جابر، وجابر بن نوح، فرووه عن

الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وكذلك رواه وهيب، عن مصعب بن محمد، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

ويشبه أن يكونا صحيحين^{٥٤}.

وهذا هو الإمام ابن حبان (ت. ٣٥٤هـ) صنيعة تصحيح الوجهين إذا كانت لكل وجه قرينة الترجيح، كما

هو في حديث أبي موسى "لا نكاح إلا بولي". ومداره على أبي إسحاق السبيعي، واختلف عنه وصلاً وإرسالاً.

الوجه الأول النقصان: (إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه أبي موسى الأشعري).

أخرجه الإمام أحمد في "مسنده"، قال: حدثنا وكيع، وعبد الرحمن، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن

أبي بردة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا نكاح إلا بولي"^{٥٥}.

وأخرجه الترمذي في "سننه"، قال: وحدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن

إسرائيل، به^{٥٦}.

وقد تابع شريك بن عبد الله إسرائيل على أبي إسحاق السبيعي.

أخرجه الترمذي في "سننه"، قال: حدثنا علي بن حجر، قال: أخبرنا شريك بن عبد الله، عن أبي إسحاق،

به^{٥٧}.

^{٥٣} الدار قطني، *العلل*، ٣١٨/٥. س. ٩٠٩.

^{٥٤} الدار قطني، *العلل*، ٢٧٥/١٣. س. ٣١٧١.

^{٥٥} أخرجه أحمد في "مسنده"، ٣٩٤/٤. ح/٣٩٤٧. ١٩٧.

^{٥٦} أخرجه الترمذي في "السنن"، ك- النكاح، ب- ما جاء لا نكاح إلا بولي، ٣٩٨/٢. ح/١١٠١.

^{٥٧} أخرجه الترمذي في "السنن"، ك- النكاح، ب- ما جاء لا نكاح إلا بولي، ٣٩٨/٢. ح/١١٠١.

وقد تابع أبو عوانة إسرائيلَ على أبي إسحاق السبعي.

أخرجه الترمذي في "سننه"، قال: وحدثنا قتيبة، قال: حدثنا أبو عوانة، عن أبي إسحاق، به^{٥٨}.

والوجه الثاني الزيادة: (زيد بن حباب، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن

أبي موسى الأشعري).

أخرجه الترمذي في "سننه"، قال: وحدثنا عبد الله بن زياد، قال: حدثنا زيد بن حباب، عن يونس بن أبي

إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري، به^{٥٩}.

ثم قال الترمذي: وحدث أبي موسى فيه اختلاف، رواه إسرائيل، وشريك بن عبد الله، وأبو عوانة،

وزهير بن معاوية، وقيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

وروي أسباط بن محمد، وزيد بن حباب، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن

عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

وروي أبو عبيدة الحداد، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ نحوه،

ولم يذكر فيه عن أبي إسحاق.

وقد روي عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ " لا نکاح إلا بولي".

وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" في عدة مواضع ثم جمع بينها بقوله: سمع هذا الخبر أبو بردة عن

أبي موسى مرفوعًا، فمرة كان يحدث به عن أبيه مسندًا، ومرة يرسله، وسمعه أبو إسحاق من أبي بردة مرسلًا

ومسندًا معًا، فمرة كان يحدث به مرفوعًا وتارة مرسلًا، فالخبر صحيح مرسلًا مسندًا معًا لا شك ولا ارتياب

في صحته^{٦٠}.

وهذا هو الإمام البيهقي (ت. ٤٥٨هـ) حيث ذهب إلى الجمع بين الوجهين عند تساوي الرواة في حديث

رجوع الوالد فيما وهب من ولده، وهذا الحديث مداره على عمرو بن شعيب، واختلف عليه من وجهين:

إبدال راو براو آخر.

الوجه الأول: (عمرو بن شعيب، عن طاوس، عن ابن عباس، وابن عمر).

الوجه الثاني: (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده).

تخريج الوجه الأول: (عمرو بن شعيب، عن طاوس، عن ابن عباس، وابن عمر).

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"، فقال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني، أخبرنا أبو

سعيد الأعرابي، حدثنا سعد بن نصر، حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق، عن حسين المعلم، عن عمرو بن

شعيب، عن طاوس، عن ابن عباس وابن عمر قالوا: قال رسول الله ﷺ: " لا ينبغي لأحد أن يعطي عطية

فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطيه ولده، ومثل الذي يعطي العطية ثم يرجع فيها كالكلب يأكل حتى إذا شبع

^{٥٨} أخرجه الترمذي في "السنن"، ك- النكاح، ب- ما جاء لا نکاح إلا بولي، ٣٩٨/٢ ح ١١٠١.

^{٥٩} أخرجه الترمذي في "السنن"، ك- النكاح، ب- ما جاء لا نکاح إلا بولي، ٣٩٨/٢ ح ١١٠١.

^{٦٠} أخرجه ابن حبان في "صحيحه كما في ترتيب ابن بلبان" ٤٠٨٣/٣٩٤/٩.

تقياً ثم عاد فرجع في قيئه^{٦١}.

وأخرجه البيهقي، قال: وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب، حدثنا يحيى بن محمد بن يحيى، حدثنا مسدد، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا حسين المعلم، به^{٦٢}.

الوجه الثاني: الوجه الثاني: (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده).

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"، قال: وأخبرنا أبو علي الحسين بن محمد الروذباري، أخبرنا أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا عباس بن محمد، حدثنا أبو معمر المنقري، حدثنا عبد الوارث، حدثنا عامر الأحول، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يرجع في هبته إلا الوالد، والعائد في هبته كالعائد في قيئه". وكذلك رواه إبراهيم بن طهمان، وسعيد بن أبي عروبة، عن عامر الأحول^{٦٣}.

وأخرجه البيهقي أيضاً، قال: وكذلك روي عن سعيد بن بشير، عن مطر وعامر الأحول، عن عمرو، وأخبرنا أبو الحسين بن بشران بغداد، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن إسحاق الطيبي، حدثنا أحمد بن محمد بن شاكر، حدثنا أحمد بن عيسى التنيسي، حدثنا عمرو بن أبي سلمة، عن سعيد بن بشير، عن مطر وعامر الأحول، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: "لا يرجع الرجل في هبته إلا الوالد...".

ثم قال البيهقي: ويحتمل أن يكون عمرو بن شعيب رواه من الوجهين جميعاً، فحسين المعلم حجة، وعامر الأحول ثقة، وروي عن مطر وعامر نحو رواية عامر وحده^{٦٤}.

هل كان موقف الإمام العلائي (ت. ٧٦١هـ) في اختلاف الرواة عن المدار هو الجمع أو التوقف أو

الترجيح؟

فالجواب: كان الإمام العلائي يميل في بداية الأمر إلى التوقف عند تساوي الوجهين ثم تبين له الجمع بين الوجهين والذي أدى به إلى ذلك هو التخريج كما هو ظاهر في حديث القلتين، وأما إذا لم يتساوى الطرفان فيميل إلى الترجيح.

والذي يدل على توقفه عند تساوي الطرفان قوله التالي: "وأن المختلفين إما يكونوا متماثلين في الحفظ والإتقان أم لا، فالمتماثلون إما يكون عددهم من الجانبين سواء أو لا، فإن استوى عددهم مع استواء أوصافهم وجب التوقف حتى يترجح أحد الطريقتين بقريئة من القرائن فمتى اعتضدت إحدى الطريقتين بشيء من وجوه الترجيح حكم لها، ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص لا يخفى على الممارس اللفظ الذي أكثر من جمع الطرق، ولأجل هذا كان مجال النظر في هذا أكثر من غيره، وإن كان أحد المتماثلين أكثر عدداً، فالحكم لهم على

^{٦١} أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"، ك - الهبات، ب - رجوع الوالد فيما وهب من ولده، ١٢٣٦٩/١٧٩/٦

^{٦٢} أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"، ك - الهبات، ب - رجوع الوالد فيما وهب من ولده، ١٢٣٧٠/١٧٩/٦

^{٦٣} أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"، ك - الهبات، ب - رجوع الوالد فيما وهب من ولده، ١٢٣٧١/١٧٩/٦

^{٦٤} أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"، ك - الهبات، ب - رجوع الوالد فيما وهب من ولده، ١٢٣٧٢/١٧٩/٦

قول الأكثر، وقد ذهب قوم إلى تعليقه وإن كان من وصل أو رفع أكثر، والصحيح خلاف ذلك^{٦٥}.

وكذلك يدل على ذلك قول الحافظ العلائي التالي: فأما إذا كان رجال الإسنادين متكافئين في الحفظ أو العدد، أو كان من أسنده أو رفعه دون من أرسله أو وقفه في شيء من ذلك مع أن كلهم ثقات محتج بهم فهناك مجال النظر واختلاف أئمة الحديث والفقهاء، فالذي يسلكه كثير من أهل الحديث بل غالبهم جعل ذلك علة مانعة من الحكم بصحة الحديث مطلقاً، فيرجعون إلى الترجيح لإحدى الروايتين على الأخرى، فمتى اعتضدت إحدى الطريقتين بشيء من وجوه الترجيح حكموا لها وإلا توقفوا عن الحديث، وعللوه بذلك، ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص^{٦٦}.

ثم ذهب العلائي إلى الجمع بدل التوقف عند تساوي الطرفان حيث قال: "وأما النوع الرابع- وهو الاختلاف في السند- فلا يخلو إما أن يكون الرجلان ثقتين أم لا، فإن كانا ثقتين، فلا يضر الاختلاف عند الأكثر، بقيامك الحجة بكل منهما، فكيفما دار الإسناد كان عن ثقة، وربما احتمل أن يكون الراوي سمعه منهما جميعاً، وقد وجد ذلك في كثير من الحديث، لكن ذلك يقوى حيث يكون الراوي ممن له اعتناء بالطلب وتكثير الطرق... وأما ما ذهب إليه كثير من أهل الحديث من أن الاختلاف دليل على عدم ضبطه في الجملة يضر ذلك ولو كانت روايته ثقات إلا أن يقوم دليل على أنه عند الراوي المختلف عليه عنهما جميعاً أو بالطريقتين جميعاً فهو رأي فيه ضعف؛ لأنه كيفما دار كان على ثقة"^{٦٧}.

وكذلك يدل على ذلك قوله التالي: ثم إن الاختلاف في الإسناد إذا كان بين ثقات متساويين، وتعذر الترجيح، فهو في الحقيقة لا يضر في قبول الحديث، والحكم بصحته؛ لأنه عن ثقة في الجملة، ولكن يضر، وذلك في الأصحية عند التعارض - مثلاً - فحديث لم يختلف فيه على رواية - أصلاً - أصح من حديث اختلف فيه في الجملة، وإن كان ذلك الاختلاف في نفسه يرجع إلى أمر لا يستلزم القدرح - والله أعلم^{٦٨} - وقد طبق الإمام العلائي منهج الجمع بين الوجهين أو الوجوه على حديث الثقتين عند تساوي الطرفان، حيث اختلف الرواة عن المدار هو أبو أسامة حماد بن أسامة، حيث رواه بعضهم عنه، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير، بينما رواه بعضهم عنه عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر، وقد نقل العلائي قول بعض المحدثين عقب ذكر اختلاف الرواة عن المدار في تحديد الراوي المختلف: قالوا: فلما اختلف في هذا الحديث؟ هل هو: عن محمد بن عباد بن جعفر، أو عن: محمد بن جعفر بن الزبير؟ علمنا أنه مضطرب فيه، غير محفوظ في أصله، وترجيح أحد القولين غير ممكن؛ لأن الترجيح: إما بكثرة العدد، وإما بالحفظ والإتقان، وكل ذلك موجود في رواة الطريقتين، فهذا هو الاختلاف الذي أشار إليه

^{٦٥} ابن حجر، النكت، ٢/٧٧٨.

^{٦٦} ابن حجر، النكت، ٢/٧١٢.

^{٦٧} ابن حجر، النكت، ٢/٧٨٥.

^{٦٨} ابن حجر، النكت، ٢/٨١٠.

الحاكم- رحمه الله- وذكر أنه المانع من تخريج الحديث في الصحيح كما تقدم^{٦٩}. ثم أجاب العلائي على هؤلاء بتصحيح الوجهين جمعياً لعدم تأثير الاختلاف في صحته لكونه كيفما دار كان بخبر ثقة، واستدل على عدم تأثير مثل ذلك الاختلاف في صحته صنيع صاحبي الصحيحين في صحيحهما، ومجيء الحديث المذكور من وجه صحيح عن محمد بن عباد بن جعفر، ومحمد بن جعفر بن الزبير جميعاً، حيث رواه الإمامان أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، وأحمد بن عبد الحميد الحارثي، عن أبي أسامة على الوجهين جميعاً،

أما رواية أبي بكر بن أبي شيبة فروى ابن حبان في "صحيحه" عن الحسن بن سفيان، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر.

وروى الدار قطني في "سننه" عن جعفر بن محمد الواسطي، أنا موسى بن إسحاق الأنصاري، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير.

وأما رواية عثمان بن أبي شيبة: فروى أبو داود في "سننه" عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير.

وأما حديث أحمد بن عبد الحميد الحارثي: فروى الحاكم في "المستدرک" عن أبي العباس الأصم، عنه، عن أبي أسامة، عن الوليد، عن محمد بن جعفر بن الزبير.

وروى الدار قطني عن أحمد بن محمد بن سعيد، عنه، عن أبي أسامة، عن الوليد، عن محمد بن عباد بن جعفر.

فقد ثبت بهذه الطرق عنهم رواية الحديث عن أبي أسامة على الوجهين جميعاً، وذلك يفيد كونه عند أبي أسامة عنهما جميعاً، وإلا لَمَا اختلف الرجل الواحد في ذلك، خصوصاً ابنا أبي شيبة في حفظهما وإتقانها.

نعلم بهذا أن الراوي الواحد إذا كان ضابطاً متقناً، وروى الحديثين على الوجهين المختلفين فيهما، أن كلاً منهما صحيح^{٧٠}.

ثم بين العلائي كيفية صحة الوجهين بذكر القاعدة فيها بقوله: فإنه حينئذ يُعلم بأنه سمعه منهما، وإنما كان ينشط تارة فيرويه عنهما، وتارة يرويه عن أحدهما، فيندفع الاختلاف قطعاً^{٧١}.

ثم ذكر العلائي رواية أبي أسامة عنهما في وقت النشاط، حيث قال: قد روى شعيب بن أيوب الصرّيفيُّ هذا الحديث عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر، ومحمد بن جعفر بن الزبير جميعاً كلاهما عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، أخرجه الحاكم في "مستدرکه" وقال: "شعيب ثقة مأمون". وكذا رواه الدار قطني، ووثق شعيباً أيضاً. فثبت بذلك صريحاً أن الحديث عند أبي أسامة عنهما جميعاً،

^{٦٩} العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكليدي، جزء في تصحيح حديث الفلتين والكلام على أسانيد، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، ط. مكتبة التربية الإسلامية - إحياء التراث الإسلامي - مصر، ص. ٢٤.

^{٧٠} العلائي، جزء في تصحيح حديث الفلتين، ص. ٣٤.

^{٧١} العلائي، جزء في تصحيح حديث الفلتين، ص. ٣١.

وإنما كان يرويه تارة عن أحدهما، وتارة يجمع بينهما.^{٧٢}

الخاتمة

تعريف ابن الصلاح بحديث "المضطرب" تعريف ناقص حيث لم يشتمل شرط عدم إمكانية الجمع لأهميته وضروريته لدلالة صنيع المحدثين وكتب العلل.

وضع الإمام السخاوي في تعريف "المضطرب" شرط " وكذا لا اضطراب إن أمكن الجمع" وبه كمل تعريف ابن الصلاح الناقص؛ ولذلك اعتبر تعريفه تعريفاً كاملاً.

نقل الحافظ العراقي تعريف ابن الصلاح الناقص ولم يضيف إليه ما أضافه الإمام السخاوي من شرط " وكذا لا اضطراب إن أمكن الجمع"؛ ولذلك اعتبر تعريفه تعريفاً ناقصاً.

مسلك المحدثين في اختلاف الرواة الثقات عن المدار مختلفة، ومنهم من سلك مسلك الترجيح، ومنهم من سلك مسلك الجمع على حسب القرائن خلافاً للأصوليين.

تعريف الاختلاف اصطلاحاً عند المحدثين كان موجوداً حيث عرفه أبو داود بقوله: "والاختلاف عندنا ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء" خلافاً لادعاء الدكتور ماهر ماسين الفحل بعدم وجود تعريف للاختلاف وعليه أنشأ تعريفاً له من نفسه.

المدار هو الراوي الذي يشترك في رواية الحديث عنه اثنان فأكثر.

وضع الإمام الحافظ ابن حجر شرطاً لحصول الجمع بين الوجهين أو الوجوه وهو تساوي الرواة الثقات في الحفظ أو العدد.

وقف الإمام العلائي في بداية الأمر عند تساوي الرواة الثقات ثم ذهب إلى مسلك الجمع عند تساوي الرواة كما هو ظاهر من صنيعه في حديث القلتين.

أظهر كل من علي بن المديني، والبخاري، وأبي حاتم الرازي، والدارقطني، وابن حبان، والبيهقي من خلال صنيعهم مسلك الجمع بين الوجهين أو الوجوه عند تساوي الرواة الثقات.

عند تساوي الرواة الثقات حفظاً أو عدداً يطرد الجمع بين الوجهين أو الوجوه وهو قاعدة مطردة كما قالها الحافظ ابن حجر.

المحدثون يمشون على حسب القرائن في الجمع أو الترجيح؛ فالقرائن لها دور كبير في تحديد الجمع أو الترجيح عندهم.

"تحريـر تعريف الحديث المضطرب عند الإمام ابن الصلاح"

الملخص: هذا البحث يشتمل على قضية تحريـر تعريف حديث "المضطرب" عند ابن الصلاح حيث عرفه بتعريف ناقص فترتب عليه خلل في الحكم والتطبيقات؛ حيث لم يذكر شرط عدم إمكانية الجمع؛ لكون إمكانية الجمع مزيلة للاضطراب فلا علة عندئذ، وقد تنبه عليه الحافظ السخاوي، وطبقها على المثال الذي ذكره عقب تعريف حديث المضطرب، ولذلك

اعتبر تعريفه تعريفاً صحيحاً لحديث المضطرب، ولكن السخاوي أخذ تلك المعلومة عن شيخه ابن حجر حيث إنه كتب نكتاً على علوم الحديث لابن الصلاح وكذلك اشتغل على صحيح البخاري و من خلال ذلك طبق مسلك الجمع بين الوجهين أو الوجوه عند تساوي الرواة الثقات حفظاً أو عدداً على صحيح البخاري، وبه أزال الإشكالات في روايات صحيح البخاري، وجعل ذلك قاعدة مطردة في حديث المضطرب، وكذلك طبقه الإمام النووي على الأحاديث التي رواها الإمام مسلم في "صحيحه"، وطبق الحافظ العلائي أيضاً ذلك المسلك على حديث الثقلين حيث إنه توقف في بداية الأمر عند تساوي الرواة ثم سلك بذلك المسلك لأن الحافظ ابن حجر، والنووي والعلائي عندما نظروا إلى صنع المحدثين القدامى عند اختلاف الرواة عن المدار وجدوا اتخاذهم بمنهج الجمع بين الوجهين أو الوجوه عند تساوي الرواة حفظاً أو عدداً، يعني بأن المحدثين القدامى كانوا يمشون على حسب القرائن لا على قاعدة الترجيح مطردة حيث ينتهجون مرة بمنهج الجمع أو بمنهج الترجيح حسب القرائن الظاهرة لهم، وقد رأينا مسلك الإمام علي بن المديني، والبخاري، وأبي حاتم الرازي، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي جمعهم بين الوجهين أو الوجوه عند تساوي الرواة حفظاً أو عدداً أو من القرائن الأخرى فالقرائن عندهم لها دور عظيم سواء في الجمع أو الترجيح، وبالقرائن يصح الحديث صحيحاً من الوجهين أو يكون أحدهما صحيحاً والآخر ضعيفاً، وقاعدة الجمع بين الوجهين أو الوجوه عند تساوي الرواة حفظاً أو عدداً هي قاعدة مرعية مطردة عند المحدثين كما صرحها الحافظ ابن حجر.

عطف: عاوازاخون نور محمد، "تحرير تعريف الحديث المضطرب عند الإمام ابن الصلاح"، مجلة بحوث الحديث، المجلد الثالث والعشرون العدد الأول، ٢٠٢٥ ص ٤٤=٢٥

الكلمات المفتاحية: حديث، المضطرب، ابن الصلاح، ابن حجر، أصول الحديث.

"Tahrîru Ta'rifî'l-Hadîsi'l-Muztarib 'inde'l-Îmâm İbnî's-Salâh"

Özet: Bu araştırma, İbnü's-Salâh'ın 'muztarib/المضطرب' terimini nasıl tanımladığını incelemeye amaçlamaktadır. İbnü's-Salâh, 'muztarib/المضطرب' terimine yaptığı tanım tetkik edilince, eksik olduğu, bu nedenle de hüküm ve uygulamalarda bir takım eksikliklere yol açtığı tespit edilmiştir. İbnü's-Salâh yaptığı tanımlamada, râvîyeler arası uzlaşırma imkânının olmaması şartını belirtmemiştir. Yani, bu şart gerçekleştiğinde hadis 'muztarip' olur, aksi takdirde hadis muztarib olmaz şartını açıklamamıştır. Ayrıca Hafız Es-Sehâvî, bu eksikliğe dikkat çekmiş ve doğru tanımın kendi tanımını olduğunu belirterek bunu bir örnek üzerinde uygulamıştır. Sehâvî ise, bu bilgileri hocası İbn Hacer'den almıştır. İbn Hacer, İbnü's-Salâh'ın *Ulûmu'l-Hadis'i* üzerine notlar yazmış ve *Sahîh-i Buhârî* üzerinde çalışmıştır. İbn Hacer, *Sahîh-i Buhârî*'de, hâfıza veya sayı bakımından güvenilir râvîler arasında eşitlik olduğunda toplama yöntemini benimsemiştir. Bu yöntemle, râvîler arasındaki sorunları çözmüş ve bu yöntemi sürekli bir kural haline getirmiştir. Hâfız el-Alâ'î de aynı yöntemi 'kulleteyn hadisi' üzerine uygulamış ve başlangıçta râvîler arasında eşitlik olduğunda tereddüt etikten sonra toplama yöntemini benimsemiştir. Nevevî de Müslim'in rivâyet ettiği bir hadis üzerine aynı yöntemi uygulamıştır. Hâfız İbn Hacer, el-Alâ'î ve Nevevî, eski muhaddislerin râvîler arasındaki farklılıklar karşısında izlediği yöntemleri incelemiş ve toplama veya tercih yöntemlerini benimsemişlerdir. Yani Muhaddisler karîneler neyi güçlendirse ona göre hareket ederler. Bu yöntemi benimseyen muhaddislerden bazıları: İmâm Alî b. el-Medîni, Buhârî, Ebû Hâtîm er-Râzî, İbn Hibbân, Dârekutnî ve Beyhakî'dir. Yani, Râvîler arasında eşitlik olduğunda toplama yöntemini kullanmışlardır. Bu nedenle, Hafız İbn Hacer, râvîler arasında eşitlik olduğunda toplama yönteminin sürekli bir kural olduğunu belirtmiştir.

Atıf: Avazahun NURMUHAMMED, "Tahrîru Ta'rifî'l-Hadîsi'l-Muztarib 'inde'l-Îmâm İbnî's-Salâh", *Hadis Tetkikleri Dergisi (HTD)*, XXII/1, 2024, pp. 25-44.

Anahtar kelimeler: Hadis, Muztarib, İbnü's-Salâh, İbn Hacer, Usûlü'l-Hadis.